المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 30-07-2008 العـــدد : 15313

الصفحـات : 6 المسلسل : 44

مدير مؤسسة الاستثمارات اللبنانية لـ «عكاظ»:

المملكة المستثمر الأول في لبنان عام ٢٠٠٧ والحكومة الجديدة بداية للاستقرار

سوزان الداعوق ـ بيروت

الشواطئ اللبنانية أحد عوامل الجذب السياحي

أكد مدير المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، (إيدال)نبيل عيتاني لـ«عكاظ» أن المملكة التي لم تغب يوماً عن لبنان استثمارياً بلغت المرتبة الأولى عام ٢٠٠٧ لناحية حجم الاستثمارات. وهي كانت في العام ٢٠٠٦ قد احتلت المرتبة الثانية، وفي العام ٢٠٠٥ المرتبة الثالثة، حيث تظهر الارقام ان حجم استثمارات المملكة في لبنان شكل ٤٠ ٪ من حجم الاستثمارات العربية.

ورأى عيتاني أن هذا دليل على أن المملكة العربية السعودية هي دائما الى جانب لبنان لمساعدته ومؤازرته في محنته، وتشجيعه في حالات انفراجه.. والشعب اللبناني بأكمله يعي فضل المملكة عليه ويثمن جهود واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله.

وفيما يلي نص الحوار:

بعد الانفراج السياسي وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة برئاسة السنيورة هل يمكننا الحديث عن عودة للاستثمار في لبنان او ارتفاع في الطلب عليها؟

. لا شك ان الاتفاق السياسي وانعاكسه على الاستقرار الأمني، ترجم ثقة لدى المستثمرين اللبنانيين والرعايا العرب والاجانب، فلبنان يتمتع دوما بكثير من المزايا التي تجعله مقصداً مهما ومجديا للاستثمار، خصوصا في بعض القطاعات التي تعتبر من القطاعات الواعدة.

طبعا، الاستثمارات بحاجة الى الاستقرار وهذا ما تحقق اليوم، لكن لبنان لم يغب عن خارطة الاستثمار بل استمرت الاستثمارات خصوصا العربية منها وكان هناك خط تصاعدي، اذ قيمة الاستثمارات التي شهدها لبنان عام ٢٠٠٤ بلغت مليارا و٥٠ مليون دولار لتنتقل في الـ ٢٠٠٧ الى ما يقارب ٣ مليارات و٢٠٠ مليون دولار.

لكن كان من الممكن ان ترتفع هذه الارقام لولا الأزمة السياسية؟

نعم، كان من المفترض ان يأخذ لبنان حصة اكبر من الاستثمارات في ظل هذه الكتلة النقدية المتزايدة في الخليج والتي نتجت عنها كتلة تبحث عن مقاصد استثمارية مربحة وآمنة.

لبنان أضاع طبعا بعض الفرص في هذا الاطار. نأمل في ظل استمرار وجود هذه الفورة وارتفاع سعر البترول، ان يواكب لبنان اكثر هذه التدفقات بعد حل الأزمة السياسية.

لكن كيف ترجم هذا الاتفاق السياسي على صعيد الاستثمار خليجيا وبالأخص سعودياً؟

.نحن كمؤسسة عامة لتشجيع الاستثمار تقدم الكثير من الحوافز والتسهيلات ان كان على صعيد تسويق المناخ الاستثماري او تحديد الفرص الاستثمارية في القطاع الخاص او العام، شهدنا الكثير من الاتصالات حول الاستثمارات واستطلاع الفرص الاستثمارية وهناك كثير من النية الصادقة والرغبة القوية.

وهناك اكثر من شريحة من المستثمرين الذين قرروا اعادة اطلاق اعمالهم ومشاريعهم في ظل هذا الاستقرار والتفاؤل، ومن بينهم من كان لديه النية بالعمل وتوقف بفعل حرب تموز ٢٠٠٦، بالاضافة الى مستثمرين جدد وبعض المشاريع التي كانت مجرد فكرة.

اما على صعيد الاستثمارات من المملكة فهي حقيقة لم تغب يوما عن لبنان، وهناك امر لافت للنظر ببلوغها المرتبة الاولى عام ٢٠٠٧ لناحية حجم الاستثمارات. وهي كانت في العام ٢٠٠٦ قد احتلت المرتبة الثانية، وفي العام ٢٠٠٥ المرتبة الثالثة. واذا توقفنا عند عام ٢٠٠٧، تظهر الارقام ان حجم استثمارات المملكة في لبنان يشكل ٤٠ ٪ من حجم الاستثمارات العربية.

ان الرعاية من دول الخليج بالاجمال والسعودية بالتحديد للبنان وقناعتهم بالنظام الاقتصادي الحر الذي انبنى لبنان على اساسه يشجعهم للاستثمار.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 30-07-2008 العـــدد : 15313
الصفحـات : 6 المسلسل : 44

ماذا تتوقعون لجهة حجم الاستثمار هذا العام وتحديدا من المملكة العربية السعودية وهل تتوقعون ان تبقى في المرتبة الاولى التي احتلتها العام الماضي؟

. رغم عدم الاستقرار في السنوات الماضية بدءا من حرب تموز ٢٠٠٦ وتداعياتها ومعارك نهر البارد ثم بعض الاحداث الداخلية، حققت السعودية المرتبة الاولى بقفزة نوعية عن عام ٢٠٠٦ حتى ان الارقام ارتفعت بشكل كبير، واتمنى ان يستمر هذا الاتجاه، وبحسب الاتصالات التوقعات كبيرة جدا من السعودية تحديدا.

ما هو المطلوب لتشجيع هذه الاستثمارات اكثر؟

. لا شك اننا خلال السنتين الاخيرتين غابت فيهما المؤسسات الدستورية بشكل عام عن مواكبة تحديث التشريعات التي تحفز على مواكبة التدفقات الاستثمارية المتسارعة. مع اننا نحن في المؤسسة كنا متهيئين لسلة من التعديلات ان كان على مستوى تعديل بعض الحوافز او غيرها لجهة تشجيع الاستثمار في لبنان. ومن هذه التعديلات موضوع المناطق الاقتصادية المتخصصة التي ترعى قطاعات معينة في منطقة معينة، وهذه تجعل من لبنان محطة او مركزا لاقامة بعض الاستثمارات في قطاع الخدمات الذي نتميز به، مثلا قطاع الاعلام او السياحة، وهذه القطاعات واعدة عدا عن القطاعات الاخرى. لذلك لبنان يحتاج بالخطوة الاولى الى تثبيت عوامل الاستقرار وهذا ما يحصل حاليا وهو قادر بقطاعه الخاص ومواكبته لجميع التطورات ان ينهض ويعود الى الحياة الطبيعية خصوصا بعد تشكيل الحكومة وانتهاء فترة القلق التي كانت موجودة في لبنان.